

المرأة الجزائرية الماكثة في البيت: بضاعة انتخابية

وعود زائفة للتغطية على منحة مهينة ورثتها النساء عن التشريع الاستعماري الفرنسي



طاقة إنتاجية مهدورة ومهملة



استغلال للصالح السياسي بات مفضوحا

بالبيت هي "طاقة إنتاجية كامنة لم تحظ إلى حد الآن بالمكانة التي تستحقها في سوق الشغل، وعلى "حاجتها إلى فضاءات تجارية لافتة بغرض تسويق أعمالهن الحرفية واليدوية، حفاظا على استقلاليتهم المالية ومردودية مفيدة للمجتمع".

ولا تزال هؤلاء النسوة يبحثن عن "فرص تسويقية ناجحة وضامنة لاستقلالية مالية دائمة، لاسيما وأنهن ربات أسر تختلف حالاتهن الاجتماعية من واحدة إلى أخرى، فبين المطلقة والأرملة والأمهات لأبناء معاقين، وأخريات مررن بتجارب حياتية عسيرة".

وقالت نورية عجال، رئيسة مصلحة العائلة والتلاحم الاجتماعي بمديرية النشاط الاجتماعي والأسرة لولاية الجزائر، إن "الهدف من هذه المعارض هو إحام المرأة في شبكة علاقات مهنية تسمح لها بتأسيس منهجية عمل فاعلة، تساهم في جعلها مؤشرا لانطلاق ثورة اقتصادية ناجحة بامتياز، نظرا لاتباعها السلوك الاقتصادي الرشيد في الاستهلاك والإدخار، والاستثمار والمشاركة الاقتصادية الفعالة".

وبقيت المرأة المذكورة في نظر الدراسة مجرد أرقام ومؤشرات اقتصادية واستهلاكية، فهي محرك للدورة الإنتاجية والاستهلاكية، حيث يراهن على دورها في التحريض والتدبير في شؤون البيت لتحقيق رغباتها خدمة للسوق، وليس لكرامتها الضائعة.

ورغم خطاب ترقية المنتج المنزلي وتتمين دور المرأة الماكثة في البيت، فإن تقريرها للوكالة الرسمية أفاد بأن "المرأة لا تزال تبحث عن فضاءات تجارية تعرض مختلف منتجاتها بهدف المحافظة على استقلاليتها المالية، وضمان مردودية مفيدة للمجتمع".

طرف النقابات أو الجمعيات المختصة، رغم ما تجسده الوضعية من هضم صريح لحقوق المرأة التي يتغنى بها السياسيون والرسميون في الأحزاب والسلطة والتنظيمات المدنية. وتصف سامية لعنابي، رئيسة الاتحادية الوطنية للمرأة الموظفة، في النقابة المستقلة لمستخدمي الإدارة، المنحة المذكورة بـ"الإهانة الحقيقية للمرأة الماكثة في البيت والمرأة الجزائرية بصفة عامة، خاصة وأن هذه المنحة هي إرث استعماري".

ولفتت لعنابي إلى أن "النقابة بصد عمل مشروع تعزز تقديمه لوزارة العمل حول الاختلالات الموجودة في قانون العمل، وستتم إثارة مسألة منحة الزوجة الماكثة في البيت والتي تصب مباشرة في مرتب الزوج، وأن المشروع يتضمن مطالبا برفعها إلى نحو 40 دولارا كحد أدنى، ورفع التمييز بين المرأة الماكثة في البيت ولديها أطفال، وبين التي لم تنجب بعد".

وذهبت بعض الأصوات إلى ضرورة "الفصل بين منحة المرأة الماكثة في البيت، وبين راتب الزوج، بوضعها مباشرة في حسابها الخاص"، ومع ذلك يبقى المقترح تمييزيا في حد ذاته، كونه يبتني منحة المرأة التي يحوز زوجها على وظيفة، بينما يتجاهل المرأة التي زوجها عاطل عن العمل أو ليس في وظيفة حكومية، فضلا عن تغييب المرأة الماكثة غير المتزوجة.

وأشارت نادية دريدي، رئيسة جمعية حماية الشباب والمرأة، إلى أن "المنحة التي تقدمها الدولة للزوجة الماكثة في البيت والتي ليس لها مدخول تمثل إهانة لكرامتها، فجمعها الرمزي لا يغطي جميع احتياجاتها وبات من الواجب رفعها لعدة أضعاف، خاصة وأن جميع الفئات افكتت مطالبها ولو بشكل نسبي".

وكانت مجالات مساهمة المرأة الجزائرية الماكثة بالبيت في تحقيق التنمية الاقتصادية محور دراسة اجتماعية ميدانية لمؤسسة اقتصادية، شملت عينة من الماكثات في البيت بالعاصمة، حاولت تقديم فهم مناخ المرأة

الماكثات في البيوت يجهل قدر المنحة المخصصة لهن في رواتب أزواجهن، وأن اعتقاد هؤلاء بأن "الأزواج يستولون على منحهن هو اعتقاد خاطئ، لأنها منحة رمزية منها ما يعود إلى تشريعات الاستقلال، لما قدرت منحة المرأة الماكثة دون أطفال بأقل من دولار، وبأطفال حوالي ثمانية دولارات".

وتطالب العديد من السيدات المتزوجات والماكثات في البيت أزواجهن بتخصيص مبلغ مالي لهن كمصروف شهري معتبرا أن ذلك حق من حقوقهن لكون الدولة تصرف لهن منحة تدخل ضمن راتب الزوج، غير أنهن يجهلن أن المبلغ الحقيقي لهذه المنحة التي تكون في الغالب سببا في نشوب حرب بين الزوج والزوجة هو إهانة حقيقية لها.

ويدرج نقابيون وناشطون اجتماعيون "منحة المرأة الماكثة في البيت في خانة الإهانة لكرامة الفتاة المذكورة"، ومع ذلك لم يتم أخذ الانتشغال بها بشكل جاد من مناصب عملهن وحتى في بيوتهن. وبذلك تبقى المرأة الجزائرية الماكثة في البيت رهينة الخطابات السياسية الجوفاء، فرسائل الغزل ما تلبث أن تتبخر سريريا كما يتبخر مفعول العطر الذي تستعمله، فممنذ العقد الأول من الألفية الجديدة وهي في انتظار خطوات جادة وملموسة للاهتمام بها والتكفل بانشغالها، وحتى الوعود التي أطلقها الرئيس الحالي لا تزال حبرا على ورق.

فقد تعهد تبون بـ"تحسين وضعية المرأة بصفة عامة والماكثة بالبيت بصفة خاصة، لتمكينها من تحقيق الرفاهية لنفسها ولعائلتها، إن كانت سيدة أو أُنيسة، وذلك بفتح بنك لاستثمارات المرأة".

وذكر في أحد خطاباته في مدينة ورقلة الجنوبية، "لقد قررت فتح بنك للمرأة الماكثة بالبيت ليكون لهذه الفئة من النساء حظ في التنمية ولتمكينها من العمل من بيتها، في مشاريع صغيرة تحقق لها الاكتفاء والرفاهية، وتسهل عليها مساعدة زوجها إن كانت ربة بيت، أو نفسها في حال ما كانت غير المتزوجة".

ويذكر مهتمون بالشأن الاجتماعي في الجزائر بأن الكثير من النساء

على الرغم من وقوف المرأة الجزائرية إلى جانب الرجل بساحات المظاهرات وقيادة الحراك السياسي وإظهارها قدرة على صياغة المطالب الشعبية، فإنها تظل عاجزة عن نيل أبسط حقوقها، حيث لا تزال النساء الماكثات ببيوتهن يناضلن من أجل معالجة المنحة المخصصة لهن وتحويل الوعود السياسية بشأنها إلى واقع ملموس حتى لا تظل حبرا على ورق.

ديمقراطية جديدة ومزدهرة، تكون فيها لجميع المواطنين والمواطنات مكانتهم المستحقة في كنف التضامن وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية".

إلا أن المرأة الماكثة في البيت لا تزال تنتظر تجسيد وعود رئيس البلاد، وهي التي تعودت على الانتظار طيلة هؤلاء لم تعدد حدود الخطابات الانتخابية نفسها بضاعة انتخابية تتم مغازلتها في المواعيد الانتخابية لا غير، بينما تفكك مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى مطالبها وانشغالها تباعا.

وحظيت المرأة الجزائرية بنصيب وافر من الوعود التي أطلقها مرشحو الانتخابات الرئاسية الأخيرة، فجميعهم ركزوا في حملاتهم الدعائية على سبيل واليات كسب صوتها، واسترسلوا في الحديث عن تلبية مطالبها، لاسيما تلك المتصلة بالمرأة الماكثة في البيت، التي أجمع هؤلاء على ضرورة توفير منحة اجتماعية محترمة لها.

وفيما تعهد عز الدين ميهوبي بـ"سن قوانين صارمة للتصدي لكل أشكال العنف ضد المرأة الجزائرية في حال انتخابه رئيسا للبلاد، إضافة إلى رفعه منحة المرأة الماكثة في البيت بضعفين"، وعبر على بن فليس عن التزامه

بـ"تخصيص منحة للمرأة الماكثة في البيت مقابل جهودها في تربية الأسرة، ومنحها قروضا وتشجيعها على إنشاء نشاطات اقتصادية وتجارية مصغرة"، فإن الفئة المذكورة والرأي العام عموما لا يزال يتذكر أن الرجلين كانا في حكومات مختلفة ولم يبديا حينها أي اهتمام

بوضعية المرأة ولا بفئة الماكثات في البيوت، وهو نفس الشيء بالنسبة لمرشحي آخرين وإحد كان أيضا في إحدى الحكومات، والأخر على رأس أحد أكبر التنظيمات الطلابية والشبابية (الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية).

فبعد القادر بن قريشة، مارس خطاب الإخوان المتلون والمعسول، لما غازل المرأة الجزائرية بمراسم اجتماعية، تثمينا لدورها في "الثورة التحريرية، والمضحية خلال العشرية السوداء"، لكنه تغافل عن تحميل مسؤولية العشرية الدموية التي أزهدت النساء ورملتهن وأفقدتهن أقاربهن إلى الخطاب الإسلامي الذي أربع النساء في مناصب عملهن وحتى في بيوتهن.

وبذلك تبقى المرأة الجزائرية الماكثة في البيت رهينة الخطابات السياسية الجوفاء، فرسائل الغزل ما تلبث أن تتبخر سريريا كما يتبخر مفعول العطر الذي تستعمله، فممنذ العقد الأول من الألفية الجديدة وهي في انتظار خطوات جادة وملموسة للاهتمام بها والتكفل بانشغالها، وحتى الوعود التي أطلقها الرئيس الحالي لا تزال حبرا على ورق.

فقد تعهد تبون بـ"تحسين وضعية المرأة بصفة عامة والماكثة بالبيت بصفة خاصة، لتمكينها من تحقيق الرفاهية لنفسها ولعائلتها، إن كانت سيدة أو أُنيسة، وذلك بفتح بنك لاستثمارات المرأة".

وذكر في أحد خطاباته في مدينة ورقلة الجنوبية، "لقد قررت فتح بنك للمرأة الماكثة بالبيت ليكون لهذه الفئة من النساء حظ في التنمية ولتمكينها من العمل من بيتها، في مشاريع صغيرة تحقق لها الاكتفاء والرفاهية، وتسهل عليها مساعدة زوجها إن كانت ربة بيت، أو نفسها في حال ما كانت غير المتزوجة".

ويذكر مهتمون بالشأن الاجتماعي في الجزائر بأن الكثير من النساء

على الرغم من وقوف المرأة الجزائرية إلى جانب الرجل بساحات المظاهرات وقيادة الحراك السياسي وإظهارها قدرة على صياغة المطالب الشعبية، فإنها تظل عاجزة عن نيل أبسط حقوقها، حيث لا تزال النساء الماكثات ببيوتهن يناضلن من أجل معالجة المنحة المخصصة لهن وتحويل الوعود السياسية بشأنها إلى واقع ملموس حتى لا تظل حبرا على ورق.

ديمقراطية جديدة ومزدهرة، تكون فيها لجميع المواطنين والمواطنات مكانتهم المستحقة في كنف التضامن وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية".



صابر بلدي صحافي جزائري

الجزائر - تعاقبت السلطات والحكومات في الجزائر، وبقي وضع المرأة الماكثة بالبيت على حاله، فالوعد التي أطلقها هؤلاء لم تعدد حدود الخطابات الانتخابية الزائفة، فرغم الإجماع على الاعتراف بمهامها ودورها في المجتمع، وتخفيف الضغط على الحكومات في مجال التشغيل، إلا أنها تبقى من آخر اهتمامات السياسات الاجتماعية المنتهجة، خاصة في ما تعلق بالمنحة التي حولتها إلى بضاعة انتخابية تُسوق في الاستحقاقات المختلفة.

وتفاجأ كمال كرفاج، الذي شغل منصب حكوميا حديثا، حين ذهب للاستفسار عن منحة المرأة الماكثة في البيت، حيث أبلغ أنها تقدر بأقل من نصف دولار، ما لم ترزق بأولاد، وأنها تصبح بمعدل سبعة دولارات مع ميلاد الطفل الأول، وهي صورة تعكس حجم الإهمال الذي تتعرض له هذه الفئة من المجتمع، وكبح الضغوط التي تمارس على المرأة حتى تخضع للبحث عن عمل في ظل تضاعف متطلبات الأُسَر.

بعض النسوة يجمعن على أن المرأة الماكثة بالبيت هي طاقة إنتاجية كامنة لم تحظ إلى حد الآن بالمكانة التي تستحقها في سوق الشغل

ورغم مساهمة المرأة الماكثة في البيت في تخفيف العبء عن كامل الحكومات في مجال توفير فرص الشغل للأشخاص، واكتفائها بالمهام المنزلية وتربية الأبناء ومساعدتهم في مسارهم الدراسي، إلا أنها تبقى عرضة للإهمال من طرف السياسات الاجتماعية، قياسا بالمعنى الرمزية التي لا تلبث لها أدنى حاجاتها الخصوصية.

وجود وتكرار للجميل

لم تحظ الفئة المذكورة بالاهتمام والتكفل المنشود، من أجل تشجيع المرأة على البقاء في البيت، قياسا برغبة الكثيرات في ذلك، واضطرارهن إلى العمل خارج البيت بسبب الحاجة إلى مدخول إضافي لتكسب للنفقات الأسرية، وأنهن يفضلن المكوث لو تم تشجيعهن بمنحة محترمة من طرف الحكومة.

وعلى مر عقود متعاقبة ظلت المنحة المذكورة جيبسة الخطابات السياسية خلال المواعيد الانتخابية، ولم يتحقق أي شيء في هذا المجال، وآخر تلك الوعود التعهد الذي أطلقه الرئيس عبد المجيد تبون، خلال حملته الانتخابية وخلال الاحتفالية التي انتقلت بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، حيث شدد أمام الرأي العام على ضرورة إقرار منحة محترمة للمرأة الماكثة كاعتراف من السلطة بدور وخدمة هذه الفئة للمجتمع.

وذهب حينها رئيس البلاد إلى ضرورة تخصيص "قروض مصغرة" للمرأة الماكثة في البيت، لأن "الواجب يقتضي مساعدتها على التحول إلى عنصر فاعل ومنتج في المجتمع".

وذكر أنذاك بأن "تنظيم الاحتفال بعيد المرأة هذه السنة تحت شعار 'المرأة الجزائرية.. عمل وإبداع، جاء للإشادة بمساهمتها المبدعة في بناء الدولة الجزائرية الجديدة، والحفاظ عليها وتفوقها عبر كل الحقب التاريخية التي عرفتها". وأضاف "لا يفوتني أن أقف معكس اليوم، وقفة تقدير للشجاعة ومستوى الوعي السياسي اللذين تحلت بهما المرأة الجزائرية في الهبة الوطنية التاريخية السلمية، ووقوفها جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل".

ولفت إلى أن التعهدات التي التزم بها في برنامجها الانتخابي، "تستهدف تحقيق تغيير شامل لبناء جمهورية